ورقة معلومات أساسية
المشاورة غير الرسمية الأولى
بشأن سياسة التقييم (2016-2021)
نسخة منقحة 1

مشاورة غير رسمية

14 مايو/أيار 2015

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

مقدمة

هذه الورقة ليست مشروعا لسياسة التقييم المنقحة، بل هي تحديث للتقدم المحرز في تنقيح سياسة التقييم لعام 2008، وتسلط الضوء على القضايا المهمة لينظر فيها المجلس.

1- يعتمد إعداد السياسة على الحوار الداخلي وحوار المجلس حول استعراض الأقران الذي تجريه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لوظيفة التقييم في **البرنامج**. وأُعدت هذه الورقة لمشاورة التقييم السنوية في المجلس. وسوف يُقدم مشروع كامل للسياسة [1] في مشاورة ثانية في يوليو/تموز. ولكفالة استرشاد السياسة بأفضل الممارسات الدولية، جرى استعراض سياسات التقييم في 14 منظمة مقارنة.

2- ويُلزِم الرد علي استعراض الأقران الذي أجرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي عرض على المجلس في دورته العادية الثانية في عام 2014 [2]، **البرنامج** بتنقيح سياسته تمشيا مع القواعد والمعايير الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ونتائج وتوصيات تقييم وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة التقييم في الأمم المتحدة لعام 2014، ونسخة معدلة من "النموذج 2" الذي حدده استعراض الأقران، والموصوف بأنه "التقييم المركزي إضافة إلى التقييم اللامركزي القائم على الطلب".

3- وفضلا عن ذلك، طلب المجلس من الأمانة أن تضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لدعم إشرافه على التقييم على نطاق **البرنامج** وأن تولي الاهتمام الكافي إلى ضرورة وجود نظم وعمليات لتحقيق أقصى استفادة من نتائج التقييم في وضع السياسات والاستراتيجيات، وفي تصميم المشروعات والبرامج.

4- وتعرض الوثيقة موجزا لسياق السياسة وتبين المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تنقيح، والآثار، والمخاطر. وتختتم بالترتيبات المقترحة للإشراف.

[1] من المتوقع أن تشمل السياسة الأقسام التالية: 1) مقدمة؛ 2) السياق؛ 3) المفاهيم والتعاريف؛ 4) المبادئ التوجيهية؛ 5) الغرض من وظيفة التقييم في **البرنامج**؛ 6) العناصر الرئيسية لوظيفة التقييم؛ 7) الشراكات؛ 8) الأدوار والمساءلات؛ 9) الموارد؛ 10) تنفيذ السياسة، والإشراف عليها، والإبلاغ عنها، واستعراضها.

[2] "رد على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن استعراض النظراء لوظيفة التقييم في برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.2/2014/6-D/Rev.1).

السياق

5- تغيرت الساحة الخارجية بدرجة كبيرة منذ الموافقة على سياسة التقييم لعام 2008، بتغير الأدوار والهياكل داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديد أطر أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، والقيادة الوطنية لعمليات التنمية. وكان لهذه التغييرات أثرها في عملية التقييم على نطاق الأمم المتحدة – كما انعكس في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[3]؛ وقرار الجمعية العامة 237/69 [4] الذي يدعو إلى زيادة التركيز على التقييم القطري، والتقييم المشترك، وترتيبات التقييم على نطاق المنظومة. وفي المنظومة الإنسانية، كان لترتيبات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل تحسين المساءلة والتعلّم أثرها على وظيفة التقييم في **البرنامج** التي يجب أن تستجيب لها السياسة المنقحة (انظر الملحق الأول).

6- وعلى الصعيد الداخلي، يمر **البرنامج** بعملية تعزيز تنظيمية لتحسين قدرته على تحقيق ولايته وأهدافه الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق هدفي تحدي القضاء على الجوع والتنمية المستدامة. ويشمل إطار العمل الذي يكفل وفاء **البرنامج** بالغرض التزامات بغرس ثقافة المساءلة من أجل النتائج والتعلم من التجارب والتحديات، مع وضع المكاتب القطرية في مركز أعمال **البرنامج**. وستكون سياسة التقييم الجديدة متسقة مع هذه الالتزامات وستركز على بناء وظيفة التقييم في **البرنامج** لدعمها.

مجالات التنقيح

7- في رده على التوصية 2 من استعراض الأقران الذي أجرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، التزم **البرنامج** بتنقيح سياسة التقييم لعام 2008 من أجل:

1) إعادة تأكيد التزام **البرنامج** بدور وظيفة التقييم في نظم المساءلة والتعلم لديه، وبالمبادئ والضمانات الدولية المتعلقة باستقلالية التقييم؛

2) توضيح الأدوار والمسؤوليات في وظيفة التقييم في **البرنامج** بما في ذلك أدوار ومسؤوليات المجلس والإدارة العليا ومكتب التقييم والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وشعب المقر، تمشيا مع مبدأ الوفاء بالغرض ومع عمليات تعزيز المنظمة في **البرنامج**؛

3) تعريف مصطلحات الترابط بين التقييم والرصد والاستعراض وتصميم السياسات والبرامج تمشيا مع النظام الجديد لإدارة الأداء في **البرنامج**؛

4) تحديد الاحتياجات من التغطية وتأمين الموارد للتقييمات المركزية واللامركزية؛

5) توضيح مشاركة **البرنامج** في التقييم على مستوى المنظومة، بما في ذلك التقييمات المشتركة بين الوكالات وتنمية القدرات الوطنية على التقييم.

8- ويتضمن باقي هذا القسم تحديثا لحالة كل من مجالات التنقيح السابقة:

[3] القرار 67/ 226 (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية).

[4] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/237 (2014): بناء القدرة على تقييم الأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري.

1) إعادة تأكيد التزام البرنامج بدور وظيفة التقييم في نظم المساءلة والتعلم لديه، وبالمبادئ والضمانات الدولية المتعلقة باستقلالية التقييم

9- يعيد الرد على استعراض الأقران تأكيد التزام **البرنامج** باستخدام الأدلة والتقييم كأساس لتحسين المساءلة والتعلم تمشيا مع القواعد والمعايير الدولية لكفالة استقلالية، ومصداقية، وفائدة التقييم. وستظل مبادئ التقييم المطابقة التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم [5] تشكل أساس وظيفة التقييم في **البرنامج**.

10- وكسمة جديدة، سوف تتطلب السياسة المنقّحة أخذ مبادئ الأمم المتحدة التالية التي التزم بها **البرنامج** [6] بعين الاعتبار في جميع مراحل عملية التقييم، وفق مقتضى الحال:

أ) *ميثاق الأمم المتحدة*: المساواة، والعدالة، وحقوق الإنسان، واحترام التنوع؛

ب) *المبادئ الإنسانية*: الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاحترام، والاستقلالية؛

ج) *الأطر المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحماية*: إرشادات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إدراج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم تمشيا مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين؛

د) *الأخلاقيات*: معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية، ومعايير مكتب الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية ومدونة السلوك الخاصة بها للمقيّمين؛

هـ) *المساءلة أمام الجماعات المتأثرة*: الالتزامات تجاه القيادة/التسيير، والشفافية، والمعلومات المرتدة والشكاوى، والمشاركة، والتصميم، والرصد والتقييم، التي صدق عليها **البرنامج** بوصفه عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛

و) *مبادئ للعمل في الدول الهشة*: التي وُضعت في إطار سياسة الانتقال في **البرنامج**: 1) فهم السياق؛ 2) الإبقاء على التركيز على الجوع؛ 3) تجنب إلحاق الأذى كحد أدنى؛ 4) دعم الأولويات الوطنية حيث يكون ذلك ممكنا، ولكن مع اتباع المبادئ الإنسانية إذا ما استمر النزاع؛ 5) دعم التماسك داخل الأمم المتحدة؛ 6) الاستجابة في البيئات الدينامية؛ 7) كفالة الشمولية والإنصاف؛ 8) الواقعية؛

ز) *مبادئ إعلان باريس*: الملكية القطرية، والملاءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج الإنمائية، والمساءلة المتبادلة.

11- ومن الآثار الرئيسية للرد على استعراض الأقران التوسع من وظيفة تقييم مركزية بصفة أساسية إلى وظيفة تقييم تشمل التقييم اللامركزي القائم على الطلب، كما يظهر في نظرية التغيير في الشكل 1. وسوف يُصمم هذا التوسع في وظيفة التقييم ويُنفذ من خلال نهج مرحلي، بتحسين الإرشاد وتنمية القدرة ميدانيا وفي المقر. وسوف يؤدي تحسين وظيفة التقييم اللامركزي إلى زيادة القدرة على اتخاذ قرار قائم على الأدلة على نطاق **البرنامج**. وجنبا إلى جنب مع زيادة استخدام نتائج وتوصيات التقييم وتحسين الإبلاغ عن النتائج، سوف يؤدي استخدام **البرنامج** للأدلة في إعداد السياسات، والاستراتيجية، والبرامج إلى تحسين قدرته على الوفاء بولايته. وتمشيا مع عملية التعزيز التنظيمي في **البرنامج**، فإن هذه السياسة ترمي

(5) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ، 2005. قواعد التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

(6) "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**" (2014-2017) (WFP/EB.A/2013/5-A/1).

إلى غرس التفكير التقييمي، والسلوك التقييمي، والنظم التقييمية في ثقافة **البرنامج** بشأن الالتزام، والتواصل، والمساءلة، والتعلم دعما لعمله من أجل إنهاء الجوع العالمي.

الشكل 1: نظرية التغير في وظيفة التقييم

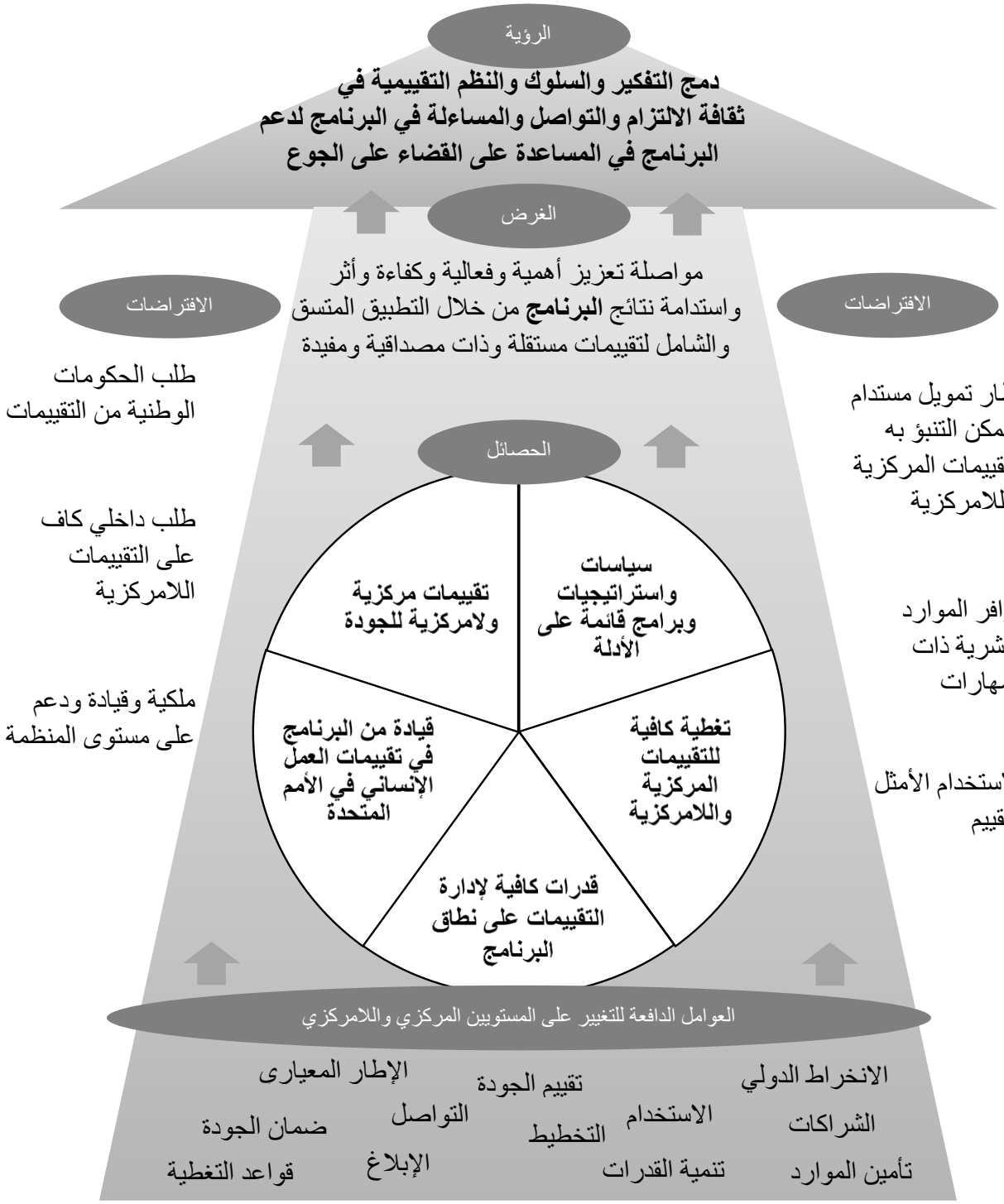

2) توضيح الأدوار والمسؤوليات في وظيفة التقييم في البرنامج، تمشيا مع مبدأ الوفاء بالغرض ومع عمليات تعزيز المنظمة في البرنامج

12- سوف يتطلب تحسين وظيفة التقييم اللامركزية تطوير أدوار الموظفين ومساءلاتهم على نطاق **البرنامج**. وأحد التغيرات الرئيسية يعني أن المديرين الإقليميين والقطريين سوف يكونون مسؤولين عن تخطيط التقييمات وإجرائها على نطاق أوسع مما يفعلون اليوم؛ وسوف توضح السياسة الجديدة أدوارهم وحدود مساءلاتهم. ومن شأن الحوار المستمر مع المديرين الإقليميين أن يدعم ملكيتهم للتقييم في مناطقهم، مع التأكيد على الحاجة إلى موارد بشرية ومالية إضافية. ويوضح الشكل 2 المسؤوليات المتوقعة على مختلف المستويات في إطار السياسة الجديدة.

الشكل 2: وظيفة التقييم في البرنامج – الأدوار والمساءلات

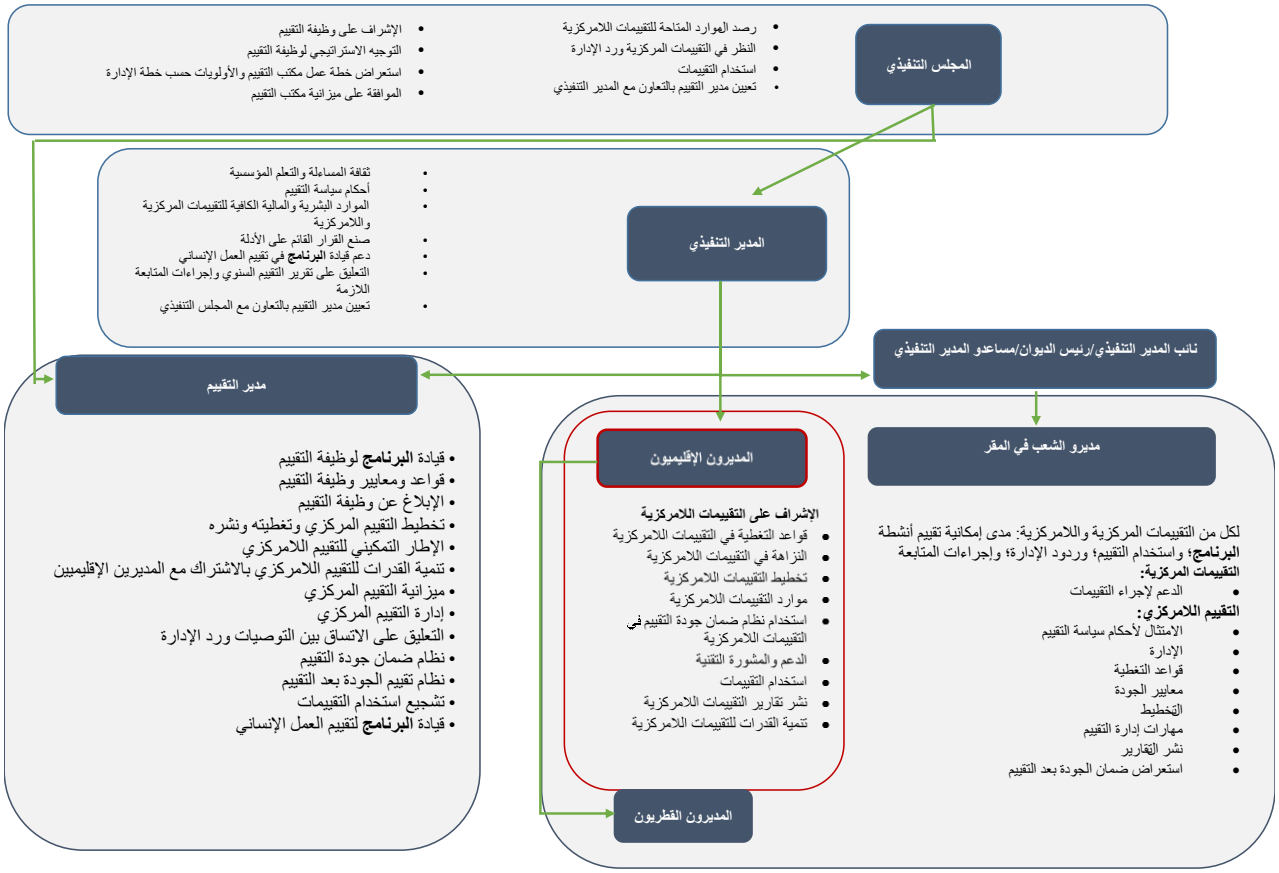

3) تعريف مصطلحات الترابط بين التقييم والرصد والاستعراض وتصميم السياسات والبرامج تمشيا مع النظام الجديد لإدارة الأداء

13- سوف تتضمن السياسة الجديدة تحديثا لمصطلحات التقييم، وتصنيفا نمطيا يعكس الممارسة الراهنة في **البرنامج**، كما ستشمل التعريفات التالية للتقييمات المركزية واللامركزية المهمة بشكل خاص في تيسير فهم وظيفة التقييم الجديدة.

- يقوم مكتب التقييم بإسناد وإدارة التقييمات المركزية ويعرضها على المجلس التنفيذي وهي تركز على المسائل الاستراتيجية المؤسسية، واستراتيجيات وسياسات وبرامج وعمليات وأنشطة **البرنامج**، وتُجرى على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

- يتم إسناد التقييمات اللامركزية وإدارتها خارج مكتب التقييم، في المكاتب القطرية، أو المكاتب الإقليمية، أو شعب المقر ووحداته؛ ولا تُرفع إلى المجلس، ويمكن أن تغطي العمليات، والأنشطة، والمبادرات التجريبية، والمجالات المواضيعية، والاستراتيجيات القطرية، وآليات التحويل، والجوانب الأخرى في الأداء التنظيمي، وتُجرى على المستوى دون الوطني أو الوطني أو الإقليمي.

4) تحديد الاحتياجات من التغطية وتأمين الموارد للتقييمات المركزية واللامركزية

14- في حين تضع سياسة التقييم لعام 2008 معايير التغطية لتقييمات العمليات فقط، سوف تضع السياسة الجديدة معايير تغطية للتقييمات المركزية واللامركزية؛ ويجري في الوقت الراهن تنقيح هذه المعايير بالتشاور مع أصحاب المصلحة من الداخل. وفيما يتعلق بالتقييمات المركزية، سوف تضفي السياسة الجديدة الشكل الرسمي على الممارسات الراهنة، باستثناء تلك الممارسات الخاصة بسلسلة تقييمات العمليات المؤقتة، المزمع إضفاء الطابع اللامركزي عليها أثناء تنفيذ السياسة الجديدة. وفيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية سوف تحدد السياسة معايير جديدة للتغطية على النحو الموضح في الجدول 1. وسوف يتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق هذه المعايير.

الجدول 1: معايير التغطية المقترحة للتقييم

	التقييم المركزي	التقييم اللامركزي
الممارسة الحالية	تغطية متوازنة للعناصر الرئيسية في الخطة الاستراتيجية، والاستراتيجيات والأولويات والعمليات المتصلة بها [7]	
	تقييم كل سياسة خلال 4-6 سنوات من التنفيذ	
	تقييم جميع الاستجابات للطوارئ على مستوى المنظمة، ربما من خلال آلية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	
	تقييم جميع البرامج القطرية تمشيا مع الدليل الإرشادي لبرامج **البرنامج** [8]	
المعايير المقترحة الإضافية	تقييم حافظة أنشطة أكبر 10 مكاتب قطرية كل خمس سنوات (2 كل سنة) وفي المكاتب القطرية الأخرى كل 10-12 سنة (7 كل سنة)	تقييم جزء كبير من حافظة أنشطة المكتب القطري على الأقل مرة واحدة كل 3-4 سنوات [9]
		تقييمات كل من: 1) المبادرات التجريبية؛ 2) الابتكارات؛ 3) النماذج الأصلية قبل التوسع؛ 4) التدخلات في حالة المخاطر المرتفعة؛ 5) التدخلات قبل تنفيذ تدخل ثالث من نوع ومجال مماثلين
	تغطية التقييم على المستوى الإقليمي بناء على مستوى الإنفاق، والتوسيع الجغرافي، ونوع النشاط	

5) توضيح مشاركة البرنامج في التقييم على مستوى المنظومة، بما في ذلك التقييمات المشتركة بين الوكالات وتنمية القدرات الوطنية على التقييم

15- سوف يحسن **البرنامج** شراكاته مع الخبراء الوطنيين والإقليميين في مجال التقييم، وهو ما له أهمية كبيرة فيما يتعلق بالإدماج، والملكية، والمصداقية. وسوف يعمل **البرنامج** من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في ضوء قرار الجمعية العامة لعام 2014 للوفاء بالتزاماته من حيث تحسين القدرة الوطنية على التقييم.

[7] الوحدة الأساسية للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والإبلاغ في **البرنامج**.

[8] نموذج **البرنامج** لتقديم البرامج القطرية، أبريل/نيسان 2014.

[9] يمكن إجراء التقييمات كل خمس سنوات في البلدان التي يوجد بها مشروع إنمائي واحد أو برنامج قطري واحد.

16- وتسهم التقييمات المشتركة والتقييمات المنفذة بين الوكالات في زيادة التغطية وجدوى التكاليف، وتعزز الفهم المتبادل بين الوكالات. وحيثما يكون ممكنا، سوف تجرى متابعة الفرص التي تسمح بهذه التقييمات، لا سيما من خلال آليات التقييم الإنسانية المشتركة بين الوكالات، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم المستقل على نطاق المنظومة، والقنوات الأخرى. وللتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أهمية خاصة كما ورد في البيان المشترك لنواياها الصادر في عام 2013.

استخدام التقييمات

17- طلب المجلس في مشروع قراره من الأمانة أن تولي الاهتمام الكافي إلى ضرورة وجود نظم وعمليات لتحقيق أقصى استفادة من نتائج التقييم في وضع السياسات والاستراتيجيات، وفي تصميم المشروعات والبرامج.

18- وسوف تعيد السياسة تأكيد الممارسة الراهنة المتمثلة في نشر تقارير التقييم وإتاحتها للجمهور. وستودع التقييمات اللامركزية في مستودع التقييمات القائمة بصفتها تقييمات مركزية. وسيؤدي تحسين الوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة بالتقييمات على الإنترنت وقابلية البحث فيها إلى تعزيز التعلم واستخدام أدلة التقييم في تصميم والسياسات والبرامج.

19- ولدعم استخدام التقييمات، سوف تركز السياسة الجديدة على الإبلاغ المنتظم عن نتائج التقييمات المصممة خصيصا لتلبية احتياجات مجموعات الجمهور المختلفة. وبالإضافة إلى استخدام الإحاطات المواضيعية، والوثائق التوليفية، وحلقات العمل لتحسين إمكانية الوصول، سوف يقوم **البرنامج** أيضا بتحديث استخدامه للإنترنت والشبكة الداخلية ونظام إدارة المعرفة. وسوف توضح السياسة الطريقة التي يزمع **البرنامج** اتباعها لتعظيم الاستفادة من نتائج التقييمات في تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج والموافقة عليها.

الآثار والمخاطر

الموارد البشرية

20- كما ورد في استعراض الأقران، لا يملك **البرنامج** قدرات أو مهارات كافية من حيث الموظفين لإدارة التقييمات تمشيا مع السياسة الراهنة. وسوف تزداد هذه الفجوة في القدرة مع السياسة الجديدة.

21- وسيتعاون مكتب التقييم مع الوحدات الأخرى لتوفير إطار لتنمية قدرات التقييمات اللامركزية، بما في ذلك من خلال الإرشاد والتدريب، والمشورة التقنية. غير أنه سيلزم الاستثمار في موارد بشرية مهنية إضافية.

22- وسيواصل مكتب التقييم توظيف خليط بنسبة 50-50 من: 1) متخصصين في التقييم يتم توظيفهم من الخارج يتمتعون بالكفاءة والخبرة المعتمدة؛ 2) موظفي **البرنامج** الذين يتمتعون بالكفاءة اللازمة للتقييم، الذين يتم تعيينهم وفقا لسياسة إعادة التكليف المتبعة في **البرنامج**. ويكفل هذا الخليط الجمع على النحو الملائم بين الخبرة في مجال التقييم والمعرفة بعمليات **البرنامج** وبيئة عمله.

الموارد المالية

23- تخلِّف الأحكام المقترحة في السياسة لتعزيز التقييم، لا سيما معايير التغطية، آثارا على الموارد المالية والبشرية اللازمة. وسلّم رد الإدارة على توصيات استعراض الأقران بأن التمويل وتأمين الموارد بصفة مستدامة للتقييم هما من الأولويات، والإدارة ملتزمة بتطبيق نهج مرحلي في تنفيذ السياسة.

24- وأشـار تقييم وحدة التقييم المشـتركة لعام 2014 لوظائف التقييم في منظومة الأمم المتحدة إلى أن مسـتويات التمويل ينبغي أن تكون بين 0.5 و3 في المائة من مصـروفات المنظمة، وفقا لولاية وظيفة التقييم، وحجمها، ودورها في نظام المسـاءلة بالمنظمة. وحددت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـف)، وهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسـكو)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أهدافا تتراوح بين 1 و3 في المائة، في حين يبلغ الهدف في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 0.8 في المائة.

25- وأشارت الإدارة أثناء المشاورات التي جرت مؤخرا إلى التزامها باستيفاء المعايير الدولية للتقييم لتأمين موارد التقييم في الأجل الطويل. واستنادا إلى الرد على استعراض الأقران، التزمت الإدارة أيضـا بالوصـول إلى هدف 0.8 في المائة على نحو تدريجي على مدى فترة السياسة الجديدة من النسبة الراهنة البالغة نحو 0.25 في المائة من الدخل المساهم به في **البرنامج**. وسـوف يُنظر عند إعداد خطة الإدارة في وسـائل تحقيق هذا الهدف بطريقة مرحلية، تتسـق مع تطبيق معايير التغطية.

المخاطر

26- يوضـح الشـكل 1 عدة افتراضـات تتعلق بوظيفة التقييم الفعالة: الطلب الداخلي والخارجي الكافي للتقييم؛ والقيادة والملكية والدعم التنظيمي؛ وتوفُّر النظم اللازمة للاستخدام الأمثل للتقييم؛ والموارد البشـرية والمالية الكافية. وإذا لم تتحقق هذه الافتراضـات في صـورة مادية، سـتكون هناك قيود على وظيفة التقييم في **البرنامج** ولن تسـتوفي التقييمات المركزية واللامركزية المعايير، الأمر الذي يحد من مصداقية **البرنامج** بوصفه منظمة للمساءلة والتعلم.

الإشراف على وظيفة التقييم

27- بناء على طلب المجلس، سـوف يُدَعم الإشـراف على وظيفة التقييم بالإبلاغ عن التقدم المحرز على أسـاس الأحكام النقدية للسياسة الجديدة، وينبغي أن تشمل أهم مجالات الإبلاغ ما يلي:

1) *غرس وظيفة التقييم في* ***البرنامج*** - التقدم في تأسـيس الإطار المؤسـسـي، والنظم، والعمليات اللازمة لوظيفة التقييم المستدامة والمستقلة على نطاق **البرنامج** وأهداف لبناء القدرة على التقييم وكفاءته؛

2) *تأمين الموارد لوظيفة التقييم* - التغيرات في الموارد البشـرية والمالية المخصـصـة للتقييمات المركزية واللامركزية؛

3) *تغطية التقييم* - عدد التقييمات المقررة والتقييمات المكتملة، ونوعها ومجال تركيزها الجغرافي؛

4) *جودة التقييمات* - تصـنيفات مسـتمدة من تقييمات الجودة بعد التقييم وفقا للمعايير المسـتخدمة على نطاق الأمم المتحدة؛

5) *التعلم من التقييم واستخدامه* - إمكانية الوصـول إلى أدلة التقييم وشـفافيتها ومدى اسـتخدام النتائج في تصـميم البرامج والسياسات واتخاذ القرار؛

6) *الشراكات من أجل الفعالية والكفاءة*- عدد التقييمات المشتركة ونوعها؛ والمشاركة في التقييمات على مستوى المنظومة والمشاريع التعاونية المتعلقة بتوسيع نطاق تغطية التقييمات وجودتها.

28- وتمشيا مع أحكام **البرنامج** المتعلقة بصياغة السياسات، سوف يتم تقييم سياسة التقييم بعد أربع إلى ست سنوات من التنفيذ، وقد يُنظر أيضـــا في إجراء اســـتعراض آخر للأقران تقوم به لجنة المســـاعدة الإنمائية التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

مرتكزات سياسة التقييم الجديدة في البرنامج

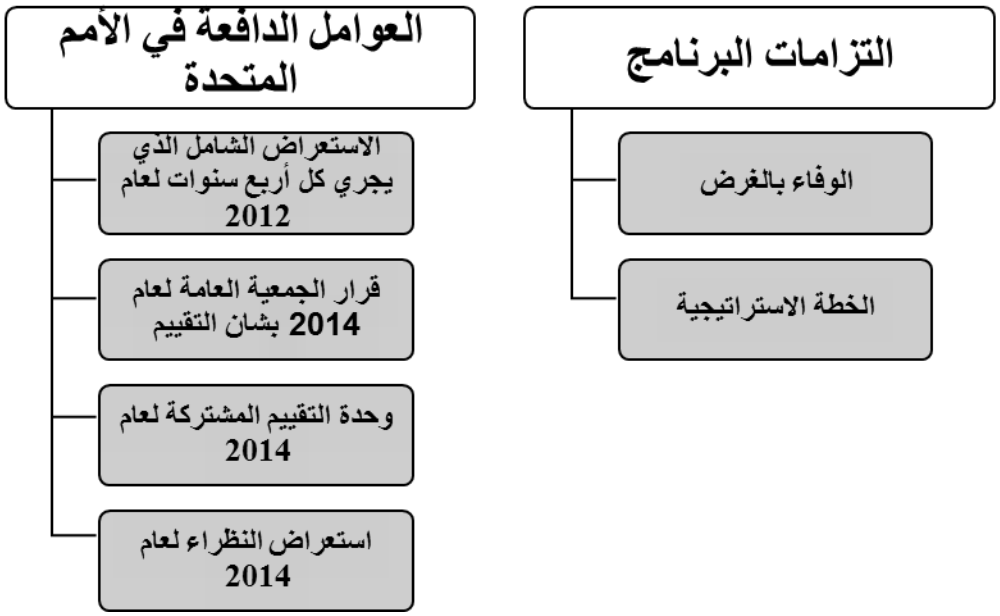

العوامل الدافعة في الأمم المتحدة

الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2012 – A/Res/67/226

إن الجمعية العامة:

- *تشدد* على أهمية أن يكون لدى مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وظائف تقييم مستقلة ذات مصداقية وجدوى تتاح لها الموارد الكافية وعلى أهمية الترويج لثقافة قوامها التقييم تكفل الاستفادة على نحو فعال من نتائج التقييمات وما ينبثق منها من توصيات في وضع السياسات وتحسين سير عمل المنظمات؛ (الفقرة 173)
- *تطلب* إلى الأمين العام إنشاء آلية تنسيق مؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة، تتألف من وحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية [...]؛ (الفقرة 181)
- *تشجع* جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على إرساء قدر أكبر من المساءلة في مجال المساواة بين الجنسين في عمليات التقييم التي تجريها الأفرقة القطرية، عن طريق إدماج المنظورات المراعية لنوع الجنس في تلك العمليات؛ (الفقرة 84)
- [...] *تطلب* إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أن تضع خططا للتقييم تتوافق مع الخطط الاستراتيجية الجديدة وتشكل جزءا لا يتجزأ من نظم الرصد. (الفقرة 174)

قرار الجمعية العامة لعام 2014: بناء القدرة على تقييم الأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري، A/Res/69/237

إن الجمعية العامة:

- *تدعو* كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، إلى أن تدعم، بناء على الطلب، الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التقييم، وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية؛ (الفقرة 2)
- *تطلب* إلى الأمين العام أن يقدم في عام 2016 معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في بناء القدرة على التقييم، بالاستناد إلى جملة أمور منها المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة للتقييم وكذلك وحدة التفتيش المشتركة، على أن ينظر فيها خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام 2016. (الفقرة 3)

تحليل وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة – JIU/REP/2014/6

- (...) وظيفة التقييم المركزية لمعظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تنقصها الموارد إلى حد كبير. ويخصص لها في المتوسط 0.3 في المائة من نفقات المنظمة. ويشير التحليل إلى أن **الاستثمار البالغ 0.3 في المئة غير كاف ليكون لدى المنظمات وظيفة عالية الجودة** تُمكّن منظومة الأمم المتحدة من فهم الفرق الذي تحدثه في العالم وفي حياة الناس الذين أوكلت إليها مساعدتهم؛ (الفقرة 73)
- ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وضع **أطر ميزانيات شاملة** وخطط لتخصيص الموارد لوظائف التقييم في كل منها، استنادا إلى تكلفة الحفاظ على **وظيفة تقييم فعالة ومستدامة** تضيف قيمة للمنظمة. وينبغي تقديم الخطط لتنظر فيها الهيئات التشريعية ضمن آليات وعمليات الميزانية والإبلاغ القائمة. (التوصية 3)

مقتطفات من توصيات استعراض الأقران ذات الصلة بسياسة التقييم	التزامات البرنامج
1- اختيار نماذج تقييم للبرنامج: ينبغي أن تتخذ إدارة **البرنامج** قرارات تتعلق بأنسب نموذج لوظيفة التقييم في الصندوق.	تنفيذ صيغة معدلة من النموذج 2 الذي حدده استعراض الأقران، الموصوف بأنه تقييم مركزي إضافة إلى تقييم لامركزي قائم على الطلب. اعتماد نهج ذي مراحل وأولويات في ضوء قيود تتعلق بالقدرات وبالموارد. تحديد ترتيبات مستدامة لتمويل التقييم وتأمين الموارد له، كمسألة ذات أولوية في النموذج 2 المعدل **للبرنامج**.
2- تنقيح سياسة التقييم: ينبغي أن ينقح **البرنامج** سياسة التقييم لعام 2008 بما يتماشى مع نموذج التقييم المختار.	تنقيح سياسة التقييم بما يتماشى مع القواعد والمعايير الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والنموذج الذي تم اختياره لوظيفة التقييم في **البرنامج**، ونتائج وتوصيات وحدة التقييم المشتركة في تقديرها لوظيفة التقييم في الأمم المتحدة عام 2014. إعداد استراتيجية للتقييم على الأجل المتوسط لتوجيه تنفيذ السياسة ورصده والإبلاغ عنه.

مقتطفات من توصيات استعراض الأقران ذات الصلة بسياسة التقييم	التزامات البرنامج
3- الإشراف على وظيفة التقييم: ينبغي أن يطلب المجلس وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لدعم إشرافه على التقييم على نطاق **البرنامج**.	إعداد مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لتيسير رقابة المجلس على وظيفة التقييم، بما يضمن توفر النظم والعمليات لاستخدام التقييمات في تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج.
4- رد الإدارة: ينبغي أن تحسن إدارة **البرنامج** جودة وفعالية ردود الإدارة على التقييمات، وخاصة بإيلاء الاهتمام الواجب بملكية المتابعة. ويتطلب ذلك مشاركة نشطة من كبار المديرين المعنيين وأصحاب المصلحة الآخرين أثناء عملية التقييم وبعدها.	استكشاف وسائل لتعزيز نوعية ردود الإدارة وفعاليتها، مع ملاحظة أنها تعتمد في جانب منها على نوعية توصيات التقييم. زيادة ما تقوم به الإدارة من عمل وتشاور مع مكتب التقييم أثناء عملية التقييم لضمان الاتساق بين التوصيات والردود.
7- الاستفادة من التقييم: عند إعادة تصميم إدارة **البرنامج** لعملية تخطيط المشروعات والبرامج والموافقة عليها، على الإدارة أن تضمن مراعاة أدلة التقييم. وينبغي أن يعزز مكتب التقييم مدخلاته في عمليات **البرنامج** لتنقيح تخطيط المشروعات والبرامج والموافقة عليها للتشجيع على استخدام أدلة التقييم وتحسين ترتيبات التقييم داخل المشروعات.	مراعاة نتائج التقييم في تصميم البرامج واستعراضها، وانعكاسها في توجيه البرامج في **البرنامج**. معالجة هذه التوصية في مكتب التقييم بما يتماشى مع القدرات المتوفرة والحاجة إلى استقلالية التقييمات.
9- الأدوار والمسؤوليات: ينبغي أن تحدد إدارة **البرنامج** بوضوح أدوار مكتب التقييم وشعبة إدارة ورصد الأداء. [ينبغي] أن يتولى المديرون الإقليميون المسؤولية عن استعراض ردود الإدارة على التقييمات في مناطقهم. ينبغي أن توافق المراجعة الداخلية ومكتب التقييم على كيفية تحديد مخاطر المراجعة... وينبغي وضع أسئلة قياسية لاختبار مدى [الامتثال سياسة التقييم في **البرنامج**].	معالجة هذه التوصية في السياسات والتوجيه الإداري رهنا بتوافر الموارد.
11- استراتيجية التقييم: ينبغي أن يضع مكتب التقييم استراتيجية تقييم بما يتماشى مع النموذج المختار للتقييم. ويتعين على استراتيجية التقييم، وبصورة مستقلة عن استراتيجية الرصد والاستعراض، أن تحدد كيف سيقوم **البرنامج** بتنمية قدرات التقييم وتوفير الموارد والاختيار والتغطية والاستخدام على نطاق المنظمة.	إعداد استراتيجية للتقييم كأساس لتنفيذ السياسة تضع نهجا مرحليا إزاء تحقيق النموذج 2 المعدل، ومراعاة استراتيجية الرصد المقبلة وما يستجد من تطورات في منظومة الأمم المتحدة.
12- دور مدير التقييم وتعيينه: ينبغي أن يطلب المجلس من مدير مكتب التقييم الإشراف على وظيفة التقييم على نطاق **البرنامج** وتقديم تقارير عنها.	إعادة تسمية مدير مكتب التقييم لتصبح مدير التقييم. وسيحافظ المدير على المسؤولية عن وظيفة التقييم المركزية في **البرنامج** مع الإشراف والإبلاغ في الوقت نفسه فيما يتعلق بوظيفة التقييم في **البرنامج** ككل، بما في ذلك التقييمات اللامركزية
14- الخبرة في مجال التقييم: ينبغي أن تضمن إدارة **البرنامج** أن تشتمل استراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج** على تنمية كادر من الموظفين المعنيين بعمليات التقدير والرصد والتقييم في **البرنامج**، بحيث يكون لدى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية القدرات والخبرات من الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التقييم.	التركيز على بناء المهارات والقدرات لأدوار لها أهمية كبرى في البعثات، بما في ذلك الرصد والتقييم، ونشر الوظائف من خلال استراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج**، التي تبين المسؤوليات لضمان حصول قوة العمل على تنمية ملائمة لمهاراتها.

التزامات البرنامج

الوفاء بالغرض لعام 2012 - التصميم التنظيمي الجديد للبرنامج

- يمكن، بل وسيجري، إدخال **تحسينات** كبيرة فيما يتعلّق بالرصد والإبلاغ والتقييم (...) ودمج نظام الرصد والإبلاغ المؤسسي بدعم من **وظيفة ميدانية للتقييم** (الصفحة 8).

الخطة الاستراتيجية للبرنامج 2014-2017

- لمواصلة دعم قياس نتائج الخطة الاستراتيجية، سيقوم **البرنامج** بما يلي: (...) دعم **التقييمات المستقلة وبناء قدرة المكاتب القطرية على إجراء تقييمات ذاتية** للبرامج من أجل تحسين تصميم المشروعات وتنفيذها وإدارة المخاطر (الفقرة 66).